



---

**بنك البلاد**

(شركة مساهمة سعودية)

**القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة**

**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018**

---



كي بي ام جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون



## تقرير فحص مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

المحترمين

إلى السادة المساهمين  
بنك البلاد  
( شركة مساهمة سعودية )  
الرياض  
المملكة العربية السعودية

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة لبنك البلاد ("البنك") وشركاته التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، والقوائم المرحلية الموحدة للدخل والدخل الشامل لفترة الثلاثي والتسعة أشهر المنتهيتين في ذلك التاريخ والقوائم المرحلية الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية الأخرى ("القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة").

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالية المرحلية" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

لقد قمنا بفحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات الفحص (٢٤١٠) "نقص المعلومات المالية المرحلية المنفذ من قبل مراجع الحسابات المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشمل فحص المعلومات المالية المرحلية على توجيه استفسارات، بشكل أساسي، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن هذا الفحص أقل نطاقاً من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. عليه، فإبنا لا نبدى رأي مراجعة.

نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم تعد، من كفاية النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

متطلبات تنظيمية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإصحاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح رقم (١٥) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. كجزء من الفحص الذي قمنا به، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (١٥) مع التحليل ذو الصلة المعد من قبل البنك لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهرية.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص.ب ٩٢٨٧٦  
الرياض ١١٦٦٣  
المملكة العربية السعودية

ناصر أحمد الشطيبي  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٥٤

برايس وترهاوس كوبرز  
ص.ب ٨٢٨٢  
الرياض ١١٤٨٢  
المملكة العربية السعودية

علي عبدالرحمن العتيبي  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٧٩

١٥ صفر ١٤٤٠هـ  
(٢٤ أكتوبر ٢٠١٨)



**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة**

30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	إيضاحات	
<b>الموجودات</b>				
5,021,027	5,688,931	<b>5,427,500</b>		نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,660,582	7,706,382	<b>7,784,227</b>		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
5,871,562	5,140,017	<b>6,146,946</b>	7	استثمارات، صافي
41,814,968	43,447,429	<b>49,738,261</b>	8	تمويل، صافي
829,192	875,424	<b>1,005,612</b>		ممتلكات ومعدات، صافي
335,582	349,493	<b>604,685</b>		موجودات أخرى
<u>62,532,913</u>	<u>63,207,676</u>	<u><b>70,707,231</b></u>		<b>إجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>				
<b>المطلوبات</b>				
2,008,017	2,012,518	-		أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
2,807,296	1,748,937	<b>3,662,639</b>		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
46,401,672	47,782,959	<b>54,574,279</b>	9	ودائع العملاء
2,006,749	2,006,575	<b>2,007,937</b>		صكوك
1,728,337	2,067,894	<b>2,521,826</b>		مطلوبات أخرى
<u>54,952,071</u>	<u>55,618,883</u>	<u><b>62,766,681</b></u>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
<b>حقوق الملكية</b>				
6,000,000	6,000,000	<b>6,000,000</b>	16	رأس المال
630,997	866,508	<b>866,508</b>		إحتياطي نظامي
80,326	47,420	<b>(90,028)</b>		إحتياطيات أخرى
787,959	530,805	<b>1,253,271</b>		أرباح مبقاة
180,000	240,000	-	18	توزيعات أرباح مقترحة
(104,575)	(104,575)	<b>(96,335)</b>		أسهم خزينة
6,135	8,635	<b>7,134</b>		إحتياطي برنامج أسهم الموظفين
<u>7,580,842</u>	<u>7,588,793</u>	<u><b>7,940,550</b></u>		<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
<u>62,532,913</u>	<u>63,207,676</u>	<u><b>70,707,231</b></u>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

بنك البلاد  
(شركة مساهمة سعودية)  
قائمة الدخل المرحلية الموحدة (غير مدققة)  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 و 2017

لفترة التسعة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاحات	الدخل
30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية		
1,547,271 (275,201)	<b>1,945,703</b> <b>(396,622)</b>	547,598 (98,765)	<b>700,800</b> <b>(154,195)</b>		الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية العائد على الودائع والمطلوبات المالية
1,272,070	<b>1,549,081</b>	448,833	<b>546,605</b>		الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية، صافي
614,630	<b>644,814</b>	213,951	<b>236,153</b>		دخل أتعاب وعمولات، صافي
225,487	<b>238,758</b>	76,881	<b>84,411</b>		مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي
4,485	<b>17,624</b>	2,224	<b>4,273</b>		توزيعات أرباح
6,733	-	-	-		مكاسب من الاستثمارات المتاحة للبيع ، صافي للعام 2017
-	<b>10,897</b>	-	<b>(3,342)</b>		مكاسب من القيمة العادلة للاستثمارات خلال الربح أو الخسارة ، صافي
51,820	<b>52,724</b>	21,049	<b>12,147</b>		دخل العمليات الأخرى
2,175,225	<b>2,513,898</b>	762,938	<b>880,247</b>		إجمالي دخل العمليات
					المصاريف
701,566	<b>765,147</b>	228,712	<b>256,504</b>		رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين
186,865	<b>182,505</b>	62,119	<b>57,278</b>		إيجارات ومصاريف مباني
81,973	<b>72,236</b>	31,794	<b>27,719</b>		استهلاك والإطفاء
251,462	<b>296,480</b>	78,289	<b>103,590</b>		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
243,052	<b>378,501</b>	115,979	<b>148,137</b>		مخصص انخفاض التمويل وموجودات مالية أخرى، صافي
1,464,918	<b>1,694,869</b>	516,893	<b>593,228</b>		إجمالي مصاريف العمليات
710,307	<b>819,029</b>	246,045	<b>287,019</b>		صافي دخل الفترة
					العائد الى:
716,187	<b>819,029</b>	248,051	<b>287,019</b>		مساهمي البنك
(5,880)	-	(2,006)	-	1	حصة غير مُسيطرَة
710,307	<b>819,029</b>	246,045	<b>287,019</b>		صافي دخل الفترة
1.19	<b>1.37</b>	0.41	<b>0.48</b>	17	ربح السهم الأساسي والمخفض (العائد الى مساهمي البنك العاديين) (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 20 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

## بنك البلاد

(شركة مساهمة سعودية)

## قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة (غير مدققة)

لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 و 2017

لفترة التسعة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاح
30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية	
710,307	819,029	246,045	287,019	صافي دخل الفترة
				بنود الدخل الشامل الأخرى:
				البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات التالية
				- صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية)
-	(19,790)	-	(24,891)	البنود التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات التالية
				- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى:
				• صافي التغيرات في القيمة العادلة
				بنود يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة أو تم إعادة تصنيفها في عام 2017
				- الموجودات المالية المتاحة للبيع
				• صافي التغيرات في القيمة العادلة
				• صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة
61,779	-	54,708	-	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
(6,733)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
55,046	(83,165)	54,708	(12,194)	العائد الي:
765,353	735,864	300,753	274,825	مساهمي البنك
771,233	735,864	302,759	274,825	الحصة غير المسيطرة
(5,880)	-	(2,006)	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
765,353	735,864	300,753	274,825	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

إجمالي حقوق الملكية	حصة غير مُسيطرة	العائد إلى مساهمي البنك						احتياطي نظامي	رأس المال	إيضاح	2018 بآلاف الريالات السعودية
		الإجمالي	احتياطي برنامج أسهم الموظفين	أسهم خزينة	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	أرباح مبقاة	احتياطيات أخرى				
7,348,793	-	7,348,793	8,635	(104,575)	-	530,805	47,420	866,508	6,000,000		الرصيد في بداية الفترة
(80,628)		(80,628)				(26,345)	(54,283)			4	أثر تطبيق المعايير الجديدة في 1 يناير 2018
7,268,165	-	7,268,165	8,635	(104,575)	-	504,460	(6,863)	866,508	6,000,000		الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018
(20,008)		(20,008)				(218)	(19,790)				التغيرات في حقوق الملكية للفترة صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية) / الخسائر المحققة
(63,375)		(63,375)					(63,375)				صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر للاستثمارات
(83,383)		(83,383)				(218)	(83,165)				صافي الدخل المدرج مباشرة ضمن حقوق الملكية
819,029		819,029				819,029					صافي الدخل للفترة
735,646	-	735,646	-			818,811	(83,165)				إجمالي الدخل الشامل للفترة
8,240		8,240		8,240							أسهم الخزينة
(1,501)		(1,501)	(1,501)								احتياطي برنامج أسهم الموظفين
(70,000)		(70,000)				(70,000)					الزكاة للفترة الحالية
7,940,550	-	7,940,550	7,134	(96,335)	-	1,253,271	(90,028)	866,508	6,000,000		الرصيد في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة (غير مدققة)**  
**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017**

إجمالي حقوق الملكية	حصّة غير مُسيطرَة	العائد إلى مساهمي البنك							رأس المال	إيضاحات	2017 بالآلاف الريالات السعودية
		الإجمالي	احتياطي برنامج أسهم الموظفين	أسهم خزينة	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	أرباح مبقاة	احتياطيات أخرى	احتياطي نظامي			
7,320,805	39,906	7,280,899	8,720	(113,207)	300,000	285,188	169,201	630,997	6,000,000		الرصيد في بداية الفترة
(168,921)	-	(168,921)	-	-	-	(25,000)	(143,921)	-	-	4	أثر تعديل السياسة المحاسبية
7,151,884	39,906	7,111,978	8,720	(113,207)	300,000	260,188	25,280	630,997	6,000,000		رصيد بداية الفترة المعدل
61,779	-	61,779	-	-	-	-	61,779	-	-		التغيرات في حقوق الملكية للفترة صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(6,733)	-	(6,733)	-	-	-	-	(6,733)	-	-		صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة
55,046	-	55,046	-	-	-	-	55,046	-	-		صافي الدخل المدرج مباشرة ضمن حقوق الملكية
710,307	(5,880)	716,187	-	-	-	716,187	-	-	-		صافي الدخل للفترة
765,353	(5,880)	771,233	-	-	-	716,187	55,046	-	-		إجمالي الدخل الشامل للفترة
8,632	-	8,632	-	8,632	-	-	-	-	-		أسهم الخزينة
(2,585)	-	(2,585)	(2,585)	-	-	-	-	-	-		احتياطي برنامج أسهم الموظفين
(8,416)	-	(8,416)	-	-	-	(8,416)	-	-	-		الزكاة للفترة الحالية
(300,000)	-	(300,000)	-	-	(300,000)	-	-	-	-		أرباح نقدية
-	-	-	-	-	180,000	(180,000)	-	-	-		توزيعات نقدية مقترحة
(34,026)	(34,026)	-	-	-	-	-	-	-	-	1	حصّة غير مُسيطرَة الناتجة عن التوحيد
7,580,842	-	7,580,842	6,135	(104,575)	180,000	787,959	80,326	630,997	6,000,000		الرصيد في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

**بنك البلاد**  
**(شركة مساهمة سعودية)**  
**قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة (غير مدققة)**  
**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 و2017**

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات
710,307	<b>819,029</b>	
58,222	<b>62,831</b>	
-	<b>(10,897)</b>	
(6,733)	-	
(1,070)	<b>(54)</b>	
81,973	<b>72,236</b>	
243,052	<b>378,501</b>	
6,047	<b>6,739</b>	
		<b>الأنشطة التشغيلية</b>
		<b>صافي دخل الفترة</b>
		التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية :
		أرباح الصكوك
		المكاسب / (الخسائر) من القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الأرباح والخسائر ، صافي
		المكاسب / (الخسائر) استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
		المكاسب بيع ممتلكات ومعدات، صافي
		الاستهلاك والإطفاء
		مخصص انخفاض التمويل والموجودات المالية الأخرى ، صافي
		برنامج أسهم الموظفين
		<b>صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:</b>
(286,660)	<b>(365,441)</b>	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
(140,662)	<b>(2,242,066)</b>	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
(1,347,414)	<b>296,444</b>	مراجعات في بضائع مع مؤسسة النقد العربي السعودي تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
(5,879,633)	<b>(6,735,629)</b>	تمويل
(128,337)	<b>(255,192)</b>	موجودات أخرى
		<b>صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:</b>
1,803	<b>(2,012,518)</b>	أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
1,810,905	<b>1,913,702</b>	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,166,957	<b>6,791,320</b>	ودائع العملاء
367,502	<b>383,932</b>	مطلوبات أخرى
1,656,259	<b>(897,063)</b>	<b>صافي النقدية (المستخدمة في) / (الناتجة من) الأنشطة التشغيلية</b>
		<b>الأنشطة الاستثمارية</b>
-	<b>39,522</b>	متحصلات من مبيعات واستحقاقات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	<b>(1,956,947)</b>	شراء استثمارات مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	<b>503,451</b>	متحصلات من مبيعات واستحقاقات استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	<b>(274,881)</b>	شراء استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
403,276	-	متحصلات من بيع استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
(2,084,769)	-	شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة
1,662	<b>85</b>	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(100,635)	<b>(202,455)</b>	شراء ممتلكات ومعدات
991,301	-	استبعاد شركة تابعة
(789,165)	<b>(1,891,225)</b>	<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية</b>
		<b>الأنشطة التمويلية</b>
(58,520)	<b>(61,469)</b>	أرباح صكوك موزعة
-	-	أرباح صكوك مدفوعة
(300,000)	<b>(240,000)</b>	أرباح نقدية
(34,026)	-	حصة غير مُسيطر عليها
(392,546)	<b>(301,469)</b>	<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية</b>
474,548	<b>(3,089,757)</b>	<b>صافي التغير في النقد وما يعادله</b>
8,786,280	<b>9,064,626</b>	النقد وما يعادله في بداية الفترة
9,260,828	<b>5,974,869</b>	<b>النقد وما يعادله في نهاية الفترة</b>
1,463,295	<b>1,815,228</b>	الدخل المحصل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
278,027	<b>409,654</b>	العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية
55,046	<b>(83,165)</b>	<b>معلومات إضافية غير نقدية:</b>
		صافي التغير في القيمة العادلة والتحويلات إلى قائمة الدخل (الموحدة)

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**1. عام**

**أ ( التأسيس والعمل**

تأسس بنك البلاد ("البنك") ، كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425 هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425 هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004).

ويعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 10 ربيع الأول 1426 هـ (الموافق 19 إبريل 2005) وعنوان مركزه الرئيسي هو كما يلي:

**بنك البلاد**

**ص ب 140**

**الرياض 11411**

**المملكة العربية السعودية**

تشمل هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة، وهي/شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). إن كل من شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية هي شركات تابعة مملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. إن جميع الشركات التابعة تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية.

كما في 31 ديسمبر 2016، كان لدى البنك حصة بنسبة 80% في صندوق مكة للضيافة "الصندوق"، وتم رفع رأس مال الصندوق فانخفضت نسبة ملكية البنك إلى 29.75% في 31 أغسطس 2017، وبالتالي فقد البنك السيطرة على الصندوق ولم يتم توحيد الصندوق اعتباراً من 1 سبتمبر 2017.

تتمثل أغراض المجموعة في مزاوله جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال أدوات إسلامية مختلفة. يتم اجراء أنشطة البنك بالتوافق مع الشريعة الإسلامية وعقد تأسيس البنك والقوانين وأحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 111 فرع بنكي (30 سبتمبر 2017 : 112 فرع بنكي) 179 مركز صرافة وحوالات (30 سبتمبر 2017: 179) في المملكة العربية السعودية.

**ب ( الهيئة الشرعية**

أنشأ البنك هيئة شرعية ("الهيئة") لضمان توافق جميع أنشطة البنك مع أحكام أعمادها وتوجيهاتها.

**2. أسس الإعداد**

**أ ( بيان الإلتزام**

أعدت القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 وفقاً لـ:

- وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 الخاص بالتقرير المالي المرحلي والمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل.
- وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك، ولوائح الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

إن هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لا تشتمل على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة السنوية ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

اعتمد البنك المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "العقود المبرمة مع العملاء" اعتباراً من 1 يناير 2018 وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لهذه المعايير الجديدة في إيضاح 4.

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافترضاات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم الإفصاح عن الأحكام والتقديرات الهامة المتعلقة بالانخفاض في القيمة في إيضاح إدارة المخاطر المالية التي تأخذ في الاعتبار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لأول مرة.

يقوم البنك بعرض قائمة مركزه المالي من حيث ترتيب السيولة.

#### ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

#### ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بالريال السعودي والذي يعتبر العملة الرئيسية للبنك. يتم تقريب القوائم المالية المعروضة لأقرب ألف.

### 3. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما هو موضح بإيضاح رقم 1. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر المجموعة عليها. تسيطر المجموعة على المنشأة ما عندما تتعرض بشأنها و لديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من علاقتها بالمنشأة المستثمر فيها ولديها المقدره على التأثير على هذه العوائد من خلال ممارسة سلطاتها على المنشأة المستثمر فيها. توحد القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة إعتباراً من تاريخ إنتقال السيطرة على تلك الشركات ويتم التوقف عن التوحيد اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة من البنك .

يتم إستبعاد الأرصدة بين شركات المجموعة ، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المالية بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة . تستبعد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الأرباح غير المحققة إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

### 4. أثر التغيير في السياسات المحاسبية بسبب تطبيق المعايير الجديدة

قامت المجموعة اعتباراً من 1 يناير 2018 بتطبيق معيارين محاسبين جديدين ، تم توضيح تأثير تلك المعايير أدناه:

- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – العقود المبرمة مع العملاء

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "إيرادات من عقود مبرمة مع عملاء" مما أدى إلى تغيير في سياسة إثبات الإيرادات الخاصة بالبنك فيما يتعلق بعقوده المبرمة مع العملاء.

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 وهو ملزم العمل به في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نموذج منفرد شامل للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل توجيهات الإيرادات الحالية، والذي يوجد حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

اختار البنك تطبيق الأثر الرجعي المعدل المسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 عند تطبيق المعيار الجديد. كما يتطلب التطبيق بالأثر الرجعي المعدل، إثبات التأثير المتراكم لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على جميع العقود كما في 1 يناير 2018 في حقوق الملكية. قام البنك بتنفيذ تقييم الأثر كما في 1 يناير 2018 والتعديلات على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة. (يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (4 - أ - 3) .

#### • المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 - الأدوات المالية

قام البنك بتبني المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 بتاريخ تطبيق أولي بتاريخ 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. أحدث المعيار الجديد تغييرات جوهرياً على محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية.

لا يوجد لدى البنك أي أدوات تحوط كما في 31 ديسمبر 2017.

9. نلخص أدناه التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم

#### - تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

- يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، ثلاث تصنيفات رئيسية للموجودات المالية: القياس بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. هذه التصنيفات بشكل عام مبنية على، باستثناء أدوات الملكية، نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الموجودات المالية وتدفقاته النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والتي تتضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتمويل والذمم المدينة والاستثمارات المتاحة للبيع.
- يحتفظ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 إلى حد كبير على المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بتصنيف المطلوبات المالية. ولم تقم المجموعة بتغيير السياسة الحالية للمطلوبات المالية.

#### - انخفاض قيمة الموجودات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 محل نموذج "الخسارة المتكيدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 مع نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من البنك تسجيل انخفاض لخسارة الائتمان المتوقعة للتمويل و أدوات الديون الأخرى من الموجودات المالية والتي لا تحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، جنباً إلى جنب مع التزامات التمويل وعقود

الضمانات المالية. يستند هذا المخصص على خسارة الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد في الاثني عشر شهراً القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها ، وفي هذه الحالة ، يستند المخصص على احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل . إذا استوفى الأصل المالي تعريف الائتمان الذي تم شراؤه أو نشأ قيمته، فإن المخصص يستند إلى التغيير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. للحصول على توضيح حول كيفية تطبيق البنك لمتطلبات انخفاض القيمة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، الرجاء الرجوع إلى إيضاح 14.

#### - التحول

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو موضح أدناه:

- لم يتم تعديل أرقام فترات المقارنة. ويتم إثبات الفرق في القيمة الدفترية للموجودات المالية والناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 في الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، ولذلك، فإنه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة 2018 بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9.

- تم إعداد التقييمات التالية على أساس الوقائع والظروف التي كانت قائمة في تاريخ التطبيق الميدني.

(أ) تحديد نموذج الأعمال الذي يتم بموجبة الاحتفاظ بالموجودات المالية.

(ب) تحديد وإلغاء الموجودات المالية المصنفة مسبقاً.

(ج) تحديد بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

من المفترض أن المخاطر الائتمانية لم ترتفع بشكل جوهري لأدوات الدين تلك التي لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9.

#### 4-أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 للموجودات والمطلوبات المالية للبنك كما في 1 يناير 2018.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	القيمة الدفترية الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9
<b>الموجودات المالية</b>			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	بالتكلفة المطفأة	5,688,931	5,688,931
مطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	بالتكلفة المطفأة	7,706,382	7,703,786
استثمارات، صافي (صكوك وأسهم)	متاحة للبيع	2,541,158	2,537,328
استثمارات، صافي (مرابحاث في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي)	بالتكلفة المطفأة	1,892,801	1,890,704
استثمارات، صافي (صناديق استثمار)	متاحة للبيع	706,058	706,058
تمويل ، صافي	بالتكلفة المطفأة	43,447,429	43,384,623
موجودات أخرى	بالتكلفة المطفأة	349,493	349,493
<b>إجمالي الموجودات المالية</b>		<b>62,332,252</b>	<b>62,260,923</b>
<b>المطلوبات المالية</b>			
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	بالتكلفة المطفأة	2,012,518	2,012,518
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	بالتكلفة المطفأة	1,748,937	1,748,937
ودائع العملاء	بالتكلفة المطفأة	47,782,959	47,782,959
صكوك	بالتكلفة المطفأة	2,006,575	2,006,575
مطلوبات أخرى	بالتكلفة المطفأة	2,067,894	2,067,894
<b>إجمالي المطلوبات المالية</b>		<b>55,618,883</b>	<b>55,618,883</b>

2. مطابقة القيم بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى القيم المدرجة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 وذلك عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9

الجدول التالي هو مطابقة القيم المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى القيم المدرجة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كما 1 يناير 2018.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018**

القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كما في 1 يناير 2018	
بآلاف الريالات السعودية				
<b>الموجودات المالية</b>				
<b>التكلفة المطفأة</b>				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
5,688,931	-	-	5,688,931	الرصيد الإفتتاحي
-	-	-	-	إعادة القياس
<b>5,688,931</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>5,688,931</b>	<b>الرصيد الختامي</b>
<b>مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى</b>				
7,706,382	-	-	7,706,382	الرصيد الإفتتاحي
(2,596)	(2,596)	-	-	إعادة القياس
<b>7,703,786</b>	<b>(2,596)</b>	<b>-</b>	<b>7,706,382</b>	<b>الرصيد الختامي</b>
<b>تمويل</b>				
43,447,429	-	-	43,447,429	الرصيد الإفتتاحي
(62,806)	(62,806)	-	-	إعادة القياس
<b>43,384,623</b>	<b>(62,806)</b>	<b>-</b>	<b>43,447,429</b>	<b>الرصيد الختامي</b>
<b>استثمارات</b>				
1,892,801	-	-	1,892,801	الرصيد الإفتتاحي
(2,097)	(2,097)	-	-	إعادة القياس
<b>1,890,704</b>	<b>(2,097)</b>	<b>-</b>	<b>1,892,801</b>	<b>الرصيد الختامي</b>
<b>موجودات أخرى</b>				
349,493	-	-	349,493	الرصيد الإفتتاحي
-	-	-	-	إعادة القياس
<b>349,493</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>349,493</b>	<b>الرصيد الختامي</b>
<b>59,017,537</b>	<b>(67,499)</b>	<b>-</b>	<b>59,085,036</b>	<b>إجمالي التكلفة المطفأة</b>

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة التصنيف		القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017	
	إعادة القياس	بآلاف الريالات السعودية		
				<b>القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر</b>
				استثمارات
-	-	-	3,247,216	الرصيد الإفتتاحي
				المحول إلى:
-	-	(290,647)	-	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أسهم
-	-	(2,250,511)	-	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - دين
-	-	(706,058)	-	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	-	-	التكلفة المطفأة
-	-	(3,247,216)	3,247,216	<b>الرصيد الختامي</b>
				<b>استثمارات:</b>
-	-	-	-	الرصيد الإفتتاحي
2,537,328	(3,830)	2,541,158	-	المحول من المتاحة للبيع
2,537,328	(3,830)	2,541,158	-	<b>إجمالي القيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر</b>
				<b>القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة</b>
				استثمارات
-	-	-	-	الرصيد الإفتتاحي
706,058	-	706,058	-	من المتاحة للبيع
706,058	-	706,058	-	<b>إجمالي القيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة</b>
62,260,923	(71,329)	-	62,332,252	
				<b>المطلوبات المالية</b>
				مدرجة بالتكلفة المطفأة
2,012,518	-	-	2,012,518	أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
1,748,937	-	-	1,748,937	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
47,782,959	-	-	47,782,959	ودائع العملاء
2,006,575	-	-	2,006,575	صكوك
2,067,894	-	-	2,067,894	مطلوبات أخرى
55,618,883	-	-	55,618,883	<b>إجمالي المدرج بالتكلفة المطفأة</b>

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018**

**3. الأثر على الأرباح المبقة والاحتياطات الأخرى**

أرباح مبقة	والاحتياطات الأخرى	
بآلاف الريالات السعودية		
530,805	47,420	الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (31 ديسمبر 2017)
54,283	(54,283)	إعادة تصنيف بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9
(71,329)	-	إثبات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 (بما في ذلك عقود إيجار مدينة وتعهدات تمويل و ضمانات عقود مالية وتشمل تلك المدرجة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى)
(9,299)	-	إعادة التصنيف بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15
<b>504,460</b>	<b>(6,863)</b>	الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 (1 يناير 2018)

يوضح الجدول التالي مطابقة المخصص المسجل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى تلك المدرجة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9

- مخصص الانخفاض في القيمة في نهاية الفترة للموجودات المالية بناءً على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمخصصات لتعهدات التمويل و ضمانات العقود المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2017 ، إلى
- يحدد المخصص الافتتاحي المحدد لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كما في 1 يناير 2018.

1 يناير 2018 ( للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9)	إعادة قياس	إعادة تصنيف	31 ديسمبر 2017 (معيار المحاسبة الدولي رقم 39 / معيار المحاسبة الدولي رقم 37) بآلاف الريالات السعودية	
93,519	2,596	-	90,923	تمويل و ذمم مدينة (معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ) الموجودات المالية بالتكلفة المضافة ( للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ) مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,311,757	62,806	-	1,248,951	تمويل ، صافي الإجمالي
<b>1,405,276</b>	<b>65,402</b>	-	<b>1,339,874</b>	
2,097	2,097	-	-	استثمارات متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ) الموجودات المالية بالتكلفة المضافة ( للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ) استثمارات، صافي
3,830	3,830	-	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخرى ( للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ) استثمارات، صافي الإجمالي
<b>1,411,203</b>	<b>71,329</b>	-	<b>1,339,874</b>	

**5. السياسات المحاسبية الهامة**

إن السياسات المحاسبية والتقديرات والافتراضات المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة هي مطابقة لتلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء السياسات الموضحة أدناه. بناءً على تطبيق المعايير الجديدة المبينة في الإيضاح رقم (4) فإن السياسات المحاسبية التالية سارية اعتباراً من 1 يناير 2018 لتحل محل/ تعدل أو تضيف إلى السياسات المحاسبية المقابلة الواردة في القوائم المالية لسنة 2017.

**5-أ) تصنيف الموجودات المالية (السياسة المطبقة من 1 يناير 2018)**

من 1 يناير 2018، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتصنيف الموجودات المالية في فئات القياس التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛
- التكلفة المطفأة، أو
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛

فيما يلي متطلبات تصنيف التمويل وأدوات الدين والاستثمار في الأسهم:

**التمويل وأدوات الدين**

التصنيف والقياس اللاحق للتمويل وأدوات الدين يعتمد على:

- (1) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات؛ و
- (2) خصائص التدفقات النقدية للأصل والتي يشار إليها باسم التدفقات النقدية هي مدفوعات الأصل والأرباح.
- (3) بناءً على هذه العوامل، تصنف المجموعة التمويل وأدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاثة التالية:

- التكلفة المطفأة: يتم قياس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل هذه التدفقات النقدية مدفوعات الأصل والأرباح، والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بواسطة أي مخصصات خسائر ائتمان متوقعة معترف بها ويقاس على النحو الموضح في الإيضاح رقم 14.

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: الموجودات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات، حيث تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط مدفوعات الأصل والأرباح، ولم يتم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. إن التغيرات في القيمة الدفترية تعكس في الدخل الشامل الأخر، باستثناء ما يتعلق بإثبات مكاسب أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الأرباح ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية من الأدوات بالتكلفة المطفأة والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة. عندما يتم استبعاد الموجودات المالية، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم قياس الموجودات التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن المكاسب أو الخسائر للاستثمارات في أدوات الدين والتي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة

العادلة من خلال الأرباح والخسائر وليست جزء من التحوط يعترف بها في قائمة الدخل للفترة التي تنشأ بها.

#### - تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه الأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات المعتبرة تشمل:

- السياسات والأهداف المذكورة لمحفظة الأعمال والعمل بتلك السياسات؛
- كيفية تقييم وعمل تقارير أداء المحفظة وتقديمها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية المحصلة؛ و
- معدل التكرار، الحجم والتوقيت للمبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

#### - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تكون مدفوعات الأصل والأرباح

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد "الأصل" على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الاثبات الأولي. يتم تحديد "الأرباح" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بمبلغ الأصل القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من الأصل والأرباح على مبلغ الأصل القائم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفاؤها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات البنك للتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الأصول غير حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل القيمة الزمنية للنقود – على سبيل المثال: تغيير معدل الأرباح.

**- أدوات حقوق الملكية**

عند الاعتراف الأولي، للاستثمار في أسهم غير المحتفظ به للمتاجرة، قد يختار البنك بشكل غير قابل للنقض تقديم تغييرات لاحقة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى. وبعد الاختيار، يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى، وبالتالي لا يتم إعادة تصنيفها بعد ذلك في قائمة الدخل، بما في ذلك البيع. الاختيار يكون على أساس كل استثمار على حده.

**- الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (على سبيل المثال: حقوق الملكية المحتفظ بها للتداول والأوراق المالية المدينة التي ليست مصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى، صندوق استثماري)

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للبنك تصنيف أصل مالي بشكل لا رجعة فيه والذي يفي بالمتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل المكتسب كما في القيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة إذا أدى ذلك إلى تقليل أو عدم وجود اختلاط كبير في الحسابات التي قد تنشأ خلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي، باستثناء الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

**5-ب) تصنيف المطلوبات المالية**

تدرج جميع ودائع العملاء، أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي، أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والصكوك والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

**5-ج) إلغاء الإثبات****- الموجودات المالية**

يتم استبعاد أي أصل مالي (أو جزء من أصل مالي، أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة)، عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي.

في الحالات التي يتم فيها تقييم البنك بأنه قام بتحويل أصل مالي، يتم استبعاد الموجودات إذا قامت المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري. إذا لم تقم المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري، يتم استبعاد الأصل المالي فقط إذا لم يحتفظ البنك بالسيطرة على الأصل المالي. تعترف المجموعة بشكل منفصل كموجودات أو مطلوبات بأي حقوق أو التزامات تم تكوينها أو الاحتفاظ بها في العملية.

عند الاستبعاد، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة يتم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

اعتباراً من 1 يناير 2018، لن يتم الاعتراف بأي أرباح / خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المحددة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى في الربح أو الخسارة عند استبعاد هذه الأوراق المالية.

#### 5-د) التعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

##### - الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، ومن ثمّ تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

في حال عدم وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، فإنّ التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. ففي هذه الحالة، يقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية وإثبات المبلغ الناتج من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة معدلة في الأرباح أو الخسائر. في حال إجراء هذا التعديل نتيجة لوجود صعوبات مالية لدى المقترض، فسيتم عرض المكاسب أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة.

##### - المطلوبات المالية

يقوم البنك باستبعاد المطلوب المالي عندما يتم تعديل شروطه والتدفقات النقدية للمطلوبات يختلف اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم إثبات المطلوب المالي الجديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة يتم تسجيله في قائمة الدخل الموحدة.

#### 5-هـ) الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- عقود الضمانات المالية المصدرة؛ و
- ضمانات التمويل المصدرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة على استثمارات أسهم.

يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات أدوات الدين المحددة بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها الأولي.

يعتبر البنك بأن أدوات الدين لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في القيمة عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بها يعادل تعريف المفهوم العالمي "لتصنيف الدرجة الاستثمارية".

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

**- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة**

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:
- الموجودات المالية التي هي غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها)؛
  - الموجودات المالية التي هي منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره؛
  - التزامات التمويل التي لم يتم استخدامها: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام حامل التزام التمويل بحسب التمويل وبين التدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها؛ و
  - عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوم منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة.

**- إعادة هيكلة الموجودات المالية**

- إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط الموجودات المالية أو تم استبدال موجودات مالية حالية بموجودات مالية جديدة نتيجة لصعوبات مالية يواجهها المقترض، عندها يتم إجراء تقييم حول ما إذا كان ينبغي استبعاد الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:
- إذا لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجودات الحالية، فعندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الموجودات المالية المعدلة في احتساب العجز النقدي من الموجودات الحالية.
  - إذا نتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجودات الحالية، فعندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للموجودات الجديدة كتدفقات نقدية نهائية من الموجودات المالية الحالية في وقت استبعادها. يتم تضمين ذلك المبلغ في احتساب العجز النقدي من الموجودات المالية الحالية الذي تم خصمها من التاريخ المتوقع للاستبعاد حتى تاريخ إعداد التقرير المالي باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجودات المالية الحالية.

**- أصول مالية منخفضة القيمة**

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ذات رصيد ائتماني متعثر. الأصل المالي هو "ائتمان متعثر" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي ذو قيمة ائتمانية الائتمان البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- عندما لا يكون من المحتمل أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل، دون الرجوع من قبل البنك إلى إجراءات مثل تحقيق الأمن (إذا تم الاحتفاظ به)، ويُعرف أيضاً باسم عدم ملاءمة دفع الأحداث؛
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر
- إعادة هيكلة التمويل من قبل البنك بشرط ألا ينظر البنك خلاف ذلك.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ضعيفاً، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية.

- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار أدوات جديدة.
- إعادة هيكلة الديون، مما يؤدي إلى تعرّض الحائزون للخسائر من خلال إعفاء من الديون الطوعي أو الإلزامي.

#### - عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- التزامات التمويل وعقود الضمانات المالية بصفة عامة كمخصص،
- عندما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، لا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على عنصر التزامات التمويل وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب: يعرض البنك مخصص الخسارة بشكل مجمع لكلا العنصرين. ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. يتم عرض أي فائض لمخصص الخسارة على إجمالي المبلغ للعنصر المسحوب كمخصص.
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في الربح والخسارة والتغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة ويتم إثباتها خلال الدخل الشامل الآخر.

#### - شطب

يتم شطب التمويل وأدوات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفارق أولاً كإضافة إلى المخصص الذي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم قيد أية مبالغ مستردة لاحقة إلى مصروف خسارة الائتمان.

#### - تقييم الضمانات

لتخفيف مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، يسعى البنك إلى استخدام ضمانات، حيثما أمكن. وتأتي الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد / الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المقاصة. يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بشكل عام، كحد أدنى، عند البدء وإعادة التقييم على أساس دوري. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات، على سبيل المثال، النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات هامش الربح، يومياً. إن السياسة المحاسبية للبنك الخاصة بالضمانات المسندة إليه من خلال ترتيبات الإقراض بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي نفسها كما هي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي للبنك. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب خسائر الائتمان المتوقعة.

يستخدم البنك إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. ويتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام نماذج. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، استناداً إلى البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، أو استناداً إلى مؤشرات أسعار المساكن.

**- الضمانات المعاد امتلاكها**

تظل السياسة المحاسبية للبنك بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما هي في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وتتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المعاد امتلاكه في عملياته الداخلية أو إعادة بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر أن يتم استخدامها على أفضل وجه في العمليات إلى فئة الموجودات ذات الصلة بقيمة أقل من قيمتها المستحقة أو القيمة الدفترية للأصل الأصلي المضمون. يتم تحويل الأصول التي يتم تحديد بيعها لتكون خياراً أفضل إلى موجودات محتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة (إذا الموجودات المالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق، بالتوافق مع سياسة البنك.

في سياق أعماله العادية، لا يمتلك البنك ممتلكات أو موجودات أخرى في محفظته للبيع بالتجزئة، ولكنه يقوم بتوظيف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال، عادة في المزاد، لتسوية الديون غير المسددة. يتم إرجاع أي أموال فائضة إلى العملاء / الملتزمين. نتيجة لهذه الممارسة، لم يتم تسجيل العقارات السكنية بموجب عمليات إعادة الملكية القانونية في قائمة المركز المالي.

**(5-و) الضمانات المالية والتزامات التمويل**

الضمانات المالية هي عقود يدفع البنك بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان إزاء الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق طبقاً لبنود أداة الدين المالية. "التزامات التمويل" هي ارتباطات مؤكدة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

تسجل التزامات التمويل مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، كونها قيمة قسط مستلم.

**الحاقاً للاعتراف الأولي**

- من 1 يناير 2018: تقاس مطلوبات البنك تحت كل ضمان بمبلغ أعلى من ذلك المبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة.
- قبل 1 يناير 2018: تقاس مطلوبات البنك تحت كل ضمان بمبلغ أعلى من ذلك القسط المطفأ وأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزامات مالية ناشئة عن الضمانات.

يتم الاعتراف بالعلووة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة في " دخل أتعاب وعمولات، صافي " على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات التمويل هي التزامات ثابتة لتوفير التمويل بموجب شروط وأحكام محددة سلفاً.

لم يصدر البنك أي ارتباطات تمويل يتم قياسها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالنسبة لارتباطات التمويل الأخرى:

- من 1 يناير 2018: يثبت البنك مخصص الخسارة؛ و
- قبل 1 يناير 2018: يثبت البنك المخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37 إذا كان العقد متقلاً بالتزامات.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**5-ج) العملات الأجنبية**

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي، وهو أيضاً العملة الوظيفية للبنك والمجموعة.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.

تقيد المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

**5-ح) إثبات الإيرادات / المصاريف**

**- الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية والعائد على المطلوبات المالية**

يتم إثبات الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية والعائد على المطلوبات المالية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد.

ان احتساب معدل العائد الفعلي يأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة الحالية والتي تتضمن الأتعاب (فوق مستوى معين)، وتكاليف المعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي ولا تتضمن خسائر التمويل المستقبلية. تعتبر تكاليف المعاملات، تكاليف عرضية تتعلق مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات التمويلية.

**- دخل الأتعاب والعمولات**

يتم إدراج دخل الأتعاب والعمولات (فوق مستوى معين للرسوم المتعلقة بالتمويل) التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي في قياس الموجودات المعنية.

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات التي لا تعتبر جزءاً لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية عند تقديم الخدمات المعنية كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى وفقاً لعقود الخدمات ذات العلاقة وذلك في العادة على أساس زمني نسبي.
- يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات، إدارة الثروات، والتخطيط المالي وخدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.
- يتم إثبات الأتعاب المرتبطة بالأداء أو مكونات الأتعاب عند الوفاء بمعايير الأداء.
- يتم تأجيل إثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل التي يحتمل سحبها وكذلك أتعاب الائتمان الأخرى (بما فيها التكاليف العرضية)، وإثباتها كنسوية للعائد الفعلي على التمويل. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها بأن تؤدي الالتزامات المتعلقة بالتمويل إلى استخدام التمويل، يتم إثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.

- تتعلق مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى أساساً بأتعاب المعاملات والخدمات، ويتم قيدها كمصاريف عند إتمام المعاملة واستلام الخدمة.

## 6. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرية والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام بعض السياسات المحاسبية الهامة والتقديرية والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة في الموجودات والمطلوبات. كما أنه يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه الأحكام والتقديرية والافتراضات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

التقديرية المحاسبية الناتجة، بحكم تعريفها، نادراً ما تساوي النتائج الحالية ذات الصلة. تتمثل المجالات الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرية والافتراضات أو الأحكام التي تنطوي على مخاطر كبيرة في التسبب في إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية على النحو التالي:

### 1. انخفاض قيمة الخسائر على التمويل:

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة التمويل الخاصة بها لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة - انخفاض القيمة بشكل منتظم في تحديد تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي تطبيق النماذج وتقديرية تحديد المخاطر. تنظر هذه النماذج في تأثير التغييرات على المتغيرات ذات الصلة بالمخاطرة والمتعلقة بالائتمان مثل احتمال التخلف عن السداد وخسارة التخلف عن السداد ومقدار التعرض وقيم الضمانات وهجرة الاحتمالات الافتراضية وائتمانات مخاطر ائتمان المقترضين الداخلية بناءً على التقديرية التاريخية والحالية والمعقولة والمدعومة. تبحث المعلومات، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي.

### 2. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في أكثر الاسواق ذات العوائد المقبولة والمتاحة للموجودات والمطلوبات، في حال عدم وجود سوق رئيسية.

يجب أن تكون السوق الرئيسية أو أكثر الأسواق ذات العوائد المقبولة متاحة للمجموعة. وتقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بناءً على الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وعلى افتراض بأنهم يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم. تستخدم المجموعة طرق تسعير مناسبة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك بزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل المدخلات غير القابلة للملاحظة. تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

الهرمي ادناه للقيمة العادلة ، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الهام لقياس القيمة العادلة ككل :

- المستوى الأول - الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات (بدون تعديل).
- المستوى الثاني - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى – الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى – الهامة لقياس القيمة العادلة – غير قابلة للملاحظة.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

**3. انخفاض قيمة أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة**

يمارس البنك الحكم للنظر انخفاض على أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة. عند إجراء هذا الحكم ، يقوم البنك بتقييم من بين عوامل أخرى ، التقلبات العادية في الأسعار و سايبور. بالإضافة إلى ذلك ، اعتبر البنك أن انخفاض القيمة قد يكون مناسباً عند وجود دليل على وجود انخفاض في الصحة المالية للاستثمار والصناعة وأداء القطاع والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

**4. تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:**

يتبع البنك توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 عند تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت. عند إجراء هذا المعيار ، يقوم البنك بتقييم نيته وقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

**5. تصنيف القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر**

يتبع البنك المعايير المحددة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 عند تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. عند إجراء هذا المعيار ، يقوم البنك بتقييم امتثاله للشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

**6. تحديد السيطرة على الشركات المسثمر فيها**

تخضع مؤشرات السيطرة المذكورة بالإيضاح رقم 3 لأحكام الإدارة والتي يمكن أن يكون لها تأثير هام على حصة المجموعة بالصناديق الاستثمارية.

تعمل شركة البلاد للاستثمار كمدير للعديد من صناديق الاستثمار. إن تحديد إمكانية ممارسة المجموعة سيطرة على صندوق استثماري يتم عادة بالتركيز على تقييم إجمالي المصالح الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والتي تتكون من أي عمولة مسجلة و أتعاب إدارة

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

متوقعة) و حقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك ، فإن المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

**7. مخصصات المطلوبات والرسوم**

تستلم المجموعة مطالبات قانونية ضدها خلال دورة أعمالها العادية. وعند عمل المخصصات، قامت الإدارة بإجراء التقديرات بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ إنتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. إن التوقيت والتكلفة تعتمد في النهاية على الإجراءات النظامية المتبعة.

**8. خطط منافع الموظفين المحددة**

يقوم البنك بتسجيل خطة منافع نهاية الخدمة لموظفيه بناءً على قوانين العمل السعودية السائدة. يتم استحقاق المطلوبات على أساس طريقة الوحدة المتوقعة وفقاً للتقييم الاكتواري الدوري.

**9. الاستثمارية**

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة، وهي مقتنعة بأن المجموعة والبنك يمتلكان الموارد لمواصلة الأعمال في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. لذلك، يتم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

**9. الاستثمارات، صافي**

30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
-	-	374,473	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	3,998,614	أسهم
-	-	4,373,087	صكوك
-	-	478,489	القيمة العادلة للاستثمارات على قائمة الأرباح أو الخسائر صناديق استثمارية
2,791,922	1,892,801	1,295,370	التكلفة المطفأة مراجعات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
302,553	290,647	-	استثمارات متاحة للبيع (2017)
807,657	706,058	-	أسهم
1,969,430	2,250,511	-	صناديق استثمارية
3,079,640	3,247,216	-	صكوك
5,871,562	5,140,017	6,146,946	الإجمالي

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**8. التمويل ، صافي**

30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
27,045,856	27,021,505	28,527,487	بيع آجل
14,128,216	15,535,506	20,159,155	بيع بالتقسيط وإجارة وبطاقات ائتمان
1,128,934	1,466,377	1,828,761	مشاركة
161,255	140,816	234,720	إجارة
42,464,261	44,164,204	50,750,123	<b>التمويل العامل</b>
476,308	532,176	659,921	التمويل غير العامل
42,940,569	44,696,380	51,410,044	<b>اجمالي التمويل</b>
(1,125,601)	(1,248,951)	(1,671,783)	مخصص انخفاض التمويل
41,814,968	43,447,429	49,738,261	<b>التمويل، صافي</b>

فيما يلي ملخص حركة مخصص انخفاض قيمة التمويل للعملاء للربع المنتهي في 30 سبتمبر :

المجموع	<b>2018</b>
بآلاف الريالات السعودية	
<b>1,248,951</b>	مخصص الخسارة الختامي كما في 31 ديسمبر 2017 (بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39)
<b>62,806</b>	مبالغ معدلة خلال الأرباح المبقة الإفتتاحية
<b>1,311,757</b>	مخصص الخسارة الإفتتاحي كما في 1 يناير 2018 (بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9)
<b>381,990</b>	محمل للفترة ، صافي
<b>(21,964)</b>	شطب ديون معدومة مقابل مخصص
<b>1,671,783</b>	<b>الرصيد كما في نهاية الفترة</b>

**9. ودائع العملاء**

30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
26,937,866	27,442,213	29,477,870	تحت الطلب
10,971,010	12,811,178	16,457,998	حساب البلاد (مضاربة)
7,601,147	6,623,054	7,522,665	استثمار مباشر
891,649	906,514	1,115,746	أخرى
46,401,672	47,782,959	54,574,279	<b>الإجمالي</b>

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**10. التعهدات والالتزامات المحتملة**

(أ) كما في 30 سبتمبر 2018 يخضع البنك الى اجراءات قانونية خلال دورة أعمالها العادية. لم يتم تكوين أي مخصص مقابل ذلك استناداً على استشارات قانونية أشارت إلى أنه من غير المحتمل أن تقع خسائر جوهرية.

(ب) تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة مما يلي :

30 سبتمبر 2017 بالآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بالآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بالآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
4,216,596	4,332,600	<b>4,229,846</b>	خطابات ضمان
815,889	931,341	<b>426,072</b>	إعتمادات مستندية
565,091	412,634	<b>527,328</b>	قبولات
1,534,123	568,010	<b>496,104</b>	التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء
<u>7,131,699</u>	<u>6,244,585</u>	<u><b>5,679,350</b></u>	<b>الإجمالي</b>

**(ج) الزكاة**

خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ، لم يطرأ أي تغيير على الموقف الزكوي للمجموعة . كما ان موقف المجموعة فيما يخص الربط الزكوي لم يتغير عما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

**11. النقد وما يعادله**

يتكون النقد وما يعادله المدرج في قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة مما يلي:

30 سبتمبر 2017 بالآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بالآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بالآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
1,635,523	1,724,325	<b>1,721,042</b>	نقد
6,938,674	5,810,887	<b>3,648,067</b>	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)
-	300,065	-	استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)
686,631	1,229,349	<b>605,760</b>	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)
<u>9,260,828</u>	<u>9,064,626</u>	<u><b>5,974,869</b></u>	<b>الإجمالي</b>

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**12. القيمة العادلة للأدوات المالية**

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات أو دفعة لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع موجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات والمطلوبات، أو
- في أكثر الأسواق فائدة والمتاحة للموجودات والمطلوبات، في حالة عدم وجود السوق الرئيسية .

**تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ومستويات القيمة العادلة**

تستخدم المجموعة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة أو أداة مماثلة و التي يمكن الوصول إليها في تاريخ القياس .

المستوى 2 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

المستوى 3 : طرق تقييم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك مستوياتها حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
					<b>30 سبتمبر 2018</b>
					موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة
					استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
478,489	-	356,369	122,120	478,489	قائمة الربح أو الخسارة
					استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
4,373,087	671,395	-	3,701,692	4,373,087	الدخل الشامل الأخر
					الموجودات المالية التي لا يتم قياسها
					بالقيمة العادلة
					الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
7,784,215	7,784,215	-	-	7,784,215	الأخرى، صافي
1,295,340	1,295,340	-	-	1,295,340	استثمارات مكتناة بالتكلفة المطفأة
49,172,098	49,172,098	-	-	49,738,261	التمويل، صافي

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
					31 ديسمبر 2017
					موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة
3,247,216	1,466,429	323,186	1,457,601	3,247,216	استثمارات متاحة للبيع
					الموجودات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة
					الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
7,706,382	7,706,382	-	-	7,706,382	استثمارات مكتناة بالتكلفة المطفأة
1,892,801	1,892,801	-	-	1,892,801	التمويل، صافي
42,356,960	42,356,960	-	-	43,447,429	

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
					30 سبتمبر 2018
					المطلوبات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة
					أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
-	-	-	-	-	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,662,639	3,662,639	-	-	3,662,639	ودائع العملاء
54,574,279	54,574,279	-	-	54,574,279	صكوك
2,007,937	2,007,937	-	-	2,007,937	

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
					31 ديسمبر 2017
					المطلوبات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة
					أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
2,012,518	2,012,518	-	-	2,012,518	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,748,937	1,748,937	-	-	1,748,937	ودائع العملاء
47,782,959	47,782,959	-	-	47,782,959	صكوك
2,006,575	2,006,575	-	-	2,006,575	

إن القيمة العادلة للأدوات المالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة. إن القيمة العادلة لودائع العملاء المرتبطة بعائد و الاستثمارات المكتناة بالتكلفة المطفأة والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لأن معدلات الأرباح الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة لبعض الأدوات المالية وخصوصاً الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو معاً. لا يوجد سوق نشط لهذه الأدوات ، وتعتزم المجموعة

## بنك البلاد

(شركة مساهمة سعودية)

### إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

تحقيق القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية وذلك بإجراء تسوية مع الطرف المقابل بتاريخ استحقاقها. تم تصنيف التمويل على أنه في المستوى 3 وذلك باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة ذات الصلة بالسيبور.

تتضمن استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والاستثمارات المتاحة للبيع المصنفة ضمن المستوى 3 صكوك غير المدرجة والتي تم قياسها من قبل الإدارة بالقيمة العادلة باستخدام أسعار السمسرة أو عن طريق تقدير القيمة الحالية خصم للتدفقات النقدية باستخدام طريقة معدل خصم المعدل. ثم احتساب معدل الخصم المعدل باستخدام طريقة مبادلة الائتمانية الافتراضية ("CDS") لشركة مماثلة باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور. تمت الموافقة على طريقة تقييم عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات.

خلال السنة الحالية، لم يتم تحويل أي موجودات / مطلوبات مالية بين المستوى 1 و / أو المستوى 2 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

#### إعادة تسوية للقيم العادلة للمستوى الثالث للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

30 سبتمبر 2017 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)	بآلاف الريالات السعودية
628,144	628,144	1,466,429	الرصيد كما في بداية السنة
765,518	830,284	1,108,253	مشتريات
-	-	(1,977,773)	مبيعات
			مكاسب / (خسائر) من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
12,977	8,001	74,486	صافي التغيرات في القيمة العادلة (غير المحققة)
1,406,639	1,466,429	671,395	الإجمالي

#### 13. المعلومات القطاعية

تقوم المجموعة بتحديد القطاعات التشغيلية، بناءً على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن العناصر و المكونات التي تتكون منها المجموعة والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وصانعي القرار بالمجموعة من أجل توزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية.

لم يكن هناك أي تغيير على أساس تقسيم القطاعات أو أساس قياسات أرباح أو خسائر القطاعات منذ 31 ديسمبر 2017.

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

لأغراض إدارية تتكون المجموعة من خمسة قطاعات كالتالي:

- قطاع الأفراد (التجزئة)** : يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالودائع، والتمويل، والحوالات وصرف العملات الأجنبية.
- قطاع الشركات** : يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء التجاريين كالودائع والتمويل والخدمات التجارية للعملاء.
- قطاع الخزينة** : يشمل سوق المال والمتاجرة وخدمات الخزينة.
- قطاع خدمات الاستثمار والوساطة** : يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الموجودات المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.
- أخرى** : وتشمل جميع القطاعات المساندة الأخرى بما فيها مكتب الرئيس التنفيذي والذي يقوم بإدارة استثمارات المجموعة في الأسهم.

تتم جميع المعاملات بين القطاعات التشغيلية المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. توزع مصاريف القطاعات المساندة والإدارة العامة على القطاعات التشغيلية الأخرى وفق معايير معتمدة.

فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 30 سبتمبر 2018 و 2017 وإجمالي الدخل التشغيلي والمصاريف وصافي الدخل لفترة التسعة أشهر المنتهية في هذا التاريخ لكل قطاع من القطاعات التشغيلية :

30 سبتمبر 2018 (غير مدققة)						
بالآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	26,098,533	26,848,633	15,833,074	837,177	1,089,814	70,707,231
إجمالي المطلوبات	37,287,171	12,933,285	8,161,793	38,994	4,345,438	62,766,681
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية، صافي	488,711	1,018,112	95,001	6,638	(59,381)	1,549,081
وعاء التمويل	276,266	(420,709)	41,262	-	103,181	-
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	764,977	597,403	136,263	6,638	43,800	1,549,081
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	611,071	87,924	125,574	110,629	29,619	964,817
إجمالي دخل العمليات	1,376,048	685,327	261,837	117,267	73,419	2,513,898
مخصص انخفاض التمويل وموجودات مالية أخرى، صافي	180,278	201,712	(3,539)	50	-	378,501
استهلاك	62,255	7,387	1,221	1,373	-	72,236
إجمالي مصاريف العمليات	1,159,430	412,177	51,691	68,595	2,976	1,694,869
صافي دخل الفترة	216,618	273,150	210,146	48,672	70,443	819,029
العائد إلى:						
مساهمي البنك	216,618	273,150	210,146	48,672	70,443	819,029
حصة غير مُسيطر	-	-	-	-	-	-
صافي دخل الفترة	216,618	273,150	210,146	48,672	70,443	819,029

**بنك البلاد**  
(شركة مساهمة سعودية)  
**إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)**  
**لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018**

30 سبتمبر 2017 (غير مدققة)						
الإجمالي	أخرى	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد (التجزئة)	بآلاف الريالات السعودية
62,532,913	1,152,316	415,842	17,776,255	25,375,090	17,813,410	إجمالي الموجودات
54,952,071	3,713,097	21,989	9,471,143	10,132,126	31,613,716	إجمالي المطلوبات
1,272,070	(62,569)	10,112	35,860	906,875	381,792	الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية، صافي
-	134,130	-	38,209	(337,524)	165,185	وعاء التمويل
1,272,070	71,561	10,112	74,069	569,351	546,977	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
903,155	25,142	68,222	80,531	110,063	619,197	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
2,175,225	96,703	78,334	154,600	679,414	1,166,174	إجمالي دخل العمليات
243,052	-	-	-	182,164	60,888	مخصص انخفاض التمويل وموجودات مالية أخرى، صافي
81,973	-	1,407	1,387	8,908	70,271	استهلاك
1,464,918	(8,831)	58,915	51,020	373,619	990,195	إجمالي مصاريف العمليات
710,307	105,534	19,419	103,580	305,795	175,979	صافي دخل الفترة
						العائد الي:
716,187	111,414	19,419	103,580	305,795	175,979	مساهمي البنك
(5,880)	(5,880)	-	-	-	-	حصة غير مسيطرة
710,307	105,534	19,419	103,580	305,795	175,979	صافي دخل الفترة

## 14. إدارة المخاطر المالية

### 1. مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم تمكن طرف ما من الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بشأن نشاطات التمويل والاستثمار. بالإضافة إلى مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والالتزامات لمنح التمويل.

تقوم المجموعة بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما تقوم المجموعة باستخدام درجات تصنيف صادرة من وكالات تصنيف خارجية، عند توفرها.

تحاول المجموعة التقليل من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، ووضع حدود للمعاملات مع أطراف محددة، وتقويم الملاءة الائتمانية لهذا الأطراف بصورة مستمرة. وقد تم إعداد سياسات المجموعة الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدودا مناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان المرتبطة بأنشطتها وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

ينتج تركيز مخاطر الائتمان عند قيام عدد من الأطراف بنشاطات مماثلة، أو أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم خصائص اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

ويعتمد تركيز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركيز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات اقتصادية محددة، كما أنها تلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك تسعى المجموعة إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بطلب المزيد من الضمانات بموجب الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها الدورية لكفاية مخصص انخفاض التمويل.

تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديها بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

#### أ) المخصصات الناشئة من خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للبنك والتقييم الائتماني، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يهدف التقييم لتحديد ما إذا كان حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للتعرض بمقارنة:

- العمر الافتراضي المتبقي من التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير. مع
- العمر المتبقي لهذه النقطة من الوقت الذي تم تقديره في وقت الإثبات الأولي للتعرض.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تشمل الاعتبارات الكمية الرئيسية الأخرى الأيام التي مضى موعد استحقاقها وتقييم العميل.

#### - درجات مخاطر الائتمان

لمحفظة تمويل الشركات، يقوم البنك بتخصيص (إما من خلال الاعتماد على تصنيف داخلي أو وكالات تقييم خارجية) كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها بالتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الحكم الائتماني الممارس. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التخلف عن السداد. هذه العوامل تختلف تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض

تم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزيد مخاطر التخلف عن السداد بشكل كبير مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم تخصيص كل التعرض لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. يشمل رصد التعرض استخدام البيانات التالية.

جميع التعرضات	تعرضات تجاري
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ سجل الدفع - هذا يشمل الحالة المتأخرة وكذلك مجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع.</li> <li>▪ استخدام الحد الممنوح.</li> <li>▪ طلبات ومنح الصبر.</li> <li>▪ التغيرات الحالية والمتوقعة في ظروف الأعمال والظروف المالية والاقتصادية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لمفاتيح العملاء - على سبيل المثال ، البيانات المالية المراجعة وحسابات الإدارة والميزانيات والإسقاطات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي ، ونسب الرفع المالي ، وتغطية خدمة الديون ، والامتثال للعهود ، وإدارة الجودة ، وتغييرات الإدارة العليا.</li> <li>▪ البيانات من وكالات مرجعية الائتمان ، والمقالات الصحفية ، والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية</li> <li>▪ التغييرات الهامة الحالية والمتوقعة في السياسة ، والبيئة التنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية</li> <li>▪ تحليل الأعمال للمقترض ، بما في ذلك المخاطر التجارية والإدارة والوثائق المالية والدعم والاستقرار والسلوك.</li> <li>▪ تحليل الصناعة التي يعمل فيها المقترض ، بما في ذلك مرحلة نمو الصناعة ومعدل فشل الصناعة</li> </ul>

### ج-1) عمل هيكل مدى احتمال التعثر

إن درجات المخاطر الائتمانية (أو الفئة المذكورة التي تم إنشاؤها لمحفظته) هي مدخلات أولية في تحديد هيكل مدى احتمال التعثر للتعرض.

باستخدام البيانات الافتراضية المحققة لكل درجة أو فئة، يستخدم البنك نماذج إحصائية لإنشاء تقديرات للحياة المتبقية احتمال التعثر للتعرض، وكيف يمكن تغييرها كنتيجة لمرور الوقت.

ويعمل موظفوا البنك الخطوات التالية من أجل هيكل المدى الناتجة من احتمال التعثر.

قام البنك أولاً باحتساب معدلات التعثر لمحافظها والتي تتضمن مراقبة سلوك العميل خلال الأشهر الـ 12 المقبلة ، ثم تصنيف التخلف عن السداد ، والذي يتم التنبؤ به بعد ذلك باستخدام طريقة اكنوارية مقبولة وبعد ذلك يتم تعديلها لتوقعات الاقتصاد الكلي (انظر بالأسفل).

وبأخذ البنك في المعلومات المستقبلية في إمكانية المعايرة الافتراضية من خلال نماذج الاقتصاد الكلي لكل محفظة. وقد تم حساب تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف عن السداد باستخدام إطار عمل متعدد النماذج قائم على السيناريو ، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة بالتنبؤ بالتراجع والانحدار وسيناريوهات خط الأساس. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف والعوامل الاقتصادية الكلية. يتم استخدام التوقعات لتقدير التأثير على احتمالية التخلف عن السداد خلال السنوات القادمة.

العمر الافتراضي المتبقي من التخلف عن السداد ، وتعديلها في وقت لاحق للاقتصاد الكلي بشكل مفرط لجعلها تتطلع إلى الأمام. يستخدم نهج مصفوفة الانتقال لتوقع درجة الحكمة احتمال التخلف عن السداد على مصفوفة الانتقال في السنوات القادمة. هذا يوفر درجة الحكمة احتمال التخلف عن السداد خلال السنوات القادمة ، وبالتالي فإن هيكل المصطلح من احتمال التخلف عن السداد.

**ج-2) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري**

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير باختلاف المحفظة وتتضمن تغييرات كمية في احتمال التعثر والعوامل النوعية ، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ، مع الأخذ بعين الاعتبار:

- يتجاوز موعد استحقاقه.
- تغيير في خطر التخلف عن السداد تحدث منذ الاعتراف الأولي،
- العمر المتوقع للأداة المالية و.
- معلومات معقولة ومدعومة ، متاحة دون أي تكلفة أو جهد قد يؤثر على مخاطر الائتمان.

يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر مقابل أي منشأة شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم إثبات خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة إذا كان أي منشأة مستحقة منذ أكثر من 30 يوماً.

يراقب البنك مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

**ج-3) الموجودات المالية المعدلة**

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على التمويل لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد التمويل الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات التمويل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كتمويل جديد مدرج بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

عندما يتم تعديل شروط الموجودات المالية ، يعيد البنك احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة باستخدام معدل الأرباح الفعلي قبل التعديل. سيتم إثبات أي فرق بين المبلغ المعاد احتسابه والمبلغ الإجمالي الحالي في قائمة الدخل لتعديل الموجودات.

لقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (بالنسبة للموجودات المالية غير المعترف بها أثناء عملية التعديل) ، سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التقصير التي تحدث في تاريخ التقرير استناداً إلى شروط العقد المعدلة والمخاطرة الافتراضية التي تحدث عند الاعتراف الأولي على شروط العقد الأصلية وغير المعدلة. سيتم تسجيل خسائر ائتمانية متوقعة مناسبة وفقاً للتخطيط المحدد بعد تعديل الأصول ، على سبيل المثال، 12 شهر خسائر الائتمان المتوقعة للمرحلة الأولى عمر خسائر الائتمان المتوقعة للمرحلة الثانية والمرحلة 3 الافتراضية.

تقوم البنك بإعادة جدولة التمويل للعملاء الذين يواجهون الصعوبات المالية (المشار إليها بأنشطة التحمل) لزيادة فرص التحصيل والتقليل من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة الإمهال للبنك، يمنح التمويل الوقت على أساس انتقائي إذا كان المدين حالياً في حالة التعثر في سداد ديونه أو إذا كانت

هناك مخاطر عالية للتعثّر في السداد، ويوجد هناك دليل بأن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للوفاء بالشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع بأن يكون المدين قادراً على تلبية الشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادةً على تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفع الأرباح وتعديل شروط تعهدات التمويل. تخضع كلاً من تمويل الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة المراجعة الخاصة بالبنك بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال.

سيتم توفير الموجودات المناسبة وفقاً للمجموعة المحددة بعد تعديل الأصل، على سبيل المثال. 12 شهر خسارة متوقعة من الائتمان للمرحلة الأولى، خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للمرحلة الثانية والإفراضية للمرحلة الثالثة. لا يُنظر في أي تعديل في الأصل إذا لم يكن مدفوعاً بحالة استغاثة الائتمان من الملتمزم.

خلال هذه الفترة، لم يتم الاعتراف بأي خسائر مادية ملموسة ناشئة عن تعديل أو إعادة هيكلة لأي تمويل.

#### ج-4) تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للبنك لأكثر من 90 يوماً.

عند تقييم ما اذا كان المقترض متعثراً في السداد، يأخذ البنك في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات النوعية - مثال: مخالفة الشروط؛
- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للبنك؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.
- قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد وقد تتغير درجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتماشى تعريف التعثر في السداد على نطاق واسع مع ذلك المطبق من قبل البنك لأغراض تنظيمية لرأس المال.

#### ج-5) إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يُدرج البنك معلومات النظرة المستقبلية في كلا من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة.

لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة التجزئة والشركات (والمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، يتم ذلك من خلال تطبيق نماذج الاقتصاد الكلي التي تم تطويرها لمختلف المحافظ المالية للبنوك. على الرغم من نماذج الاقتصاد الكلي. تقوم البنوك بتقييم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف عن السداد. ويتم جمع التوقعات من المتغيرات من مصادر خارجية.

يقوم البنك بصياغة رؤية "القاعدة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة ممثلة من السيناريوهات المحتملة الأخرى وتتطوي هذه العملية على وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين أو أكثر والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. تتضمن المعلومات الخارجية البيانات الاقتصادية والتنبؤات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في المملكة وبعض خبراء التنبؤ بالقطاع الخاص والأكاديمي.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً وتتماشي مع المعلومات المستخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤماً. يقوم البنك بشكل دوري بإجراء فحص الضغط للصدمات الأكثر تطرفاً لمعايرة تقريره لهذه التصورات المعقولة الأخرى.

قام البنك بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لخسائر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قام باستخدام تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية والتعثر ومعدلات الخسارة للمحافظ المتنوعة للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدى 8 سنوات إلى 10 سنة سابقة.

فيما يتعلق بالمؤسسات المدرجة، السيادية والمالية، يستخدم البنك منهجية مبنية على مقايضة العجز عن سداد الائتمان، والتي تتضمن نظرة السوق المستقبلية من أجل الوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة.

### ج-6) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط للمتغيرات التالية:

1. احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
2. الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
3. قيمة التعرض للتعثر في السداد؛

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المجمعمة داخلياً التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. في حال تحول الأطراف الأخرى والتعرضات بين فئات التصنيفات، فإن ذلك سنؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد. يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد إلى الاستحقاقات التعاقدية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

تمثل الخسارة في حالة التعثر في السداد حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. ويقدر البنك الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراته التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار الهيكل وقيمة الضمان المتوقع واقدمية المطالبة وقطاع الطرف الآخر وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية. يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد على أساس للتدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي كعامل للخصم.

يمثل التعرض للتعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. يستمد البنك التعرض للتعرض من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للتعرض من أصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة للإلتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل التعرض للتعرض على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

كما هو مبين أعلاه، والتزاماً باستخدام الحد الأقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للموجودات المالية التي لم تزيد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري على مدى 12 شهراً، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية (متضمنة على أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض فيها لمخاطر الائتمان، حتى لو يأخذ البنك في الاعتبار فترة أطول، بالنسبة لأغراض إدارة المخاطر. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يكون فيه الحق للبنك أن يتطلب دفعة سداد مقدمة أو أن يلغي ارتباط التمويل أو الضمان.

بالنسبة لعمليات السحب على المكشوف والتسهيلات الائتمانية للبطاقات الائتمانية التي تشمل كلا من عنصر التمويل والالتزام غير المسحوب، يقوم البنك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة استحقاق تعاقدية، حيث يعتبر البنك أن لديه القدرة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب. على الرغم من أن هذه التسهيلات ليس لديها هيكل محدد المدة أو سداد ويتم إدارتها على أساس جماعي، إلا أن هناك مراجعة سنوية للحدود، حيث يمكن إلغاء هذه التسهيلات.

بالنسبة للمحفظة، مثل التعرضات المدرجة، والتعرضات للمؤسسات المالية والمؤسسات السيادية، فيما يتعلق بالبيانات التاريخية المحدودة للبنك، يتم استخدام مقايضة التخلف عن سداد الائتمان لتحديد مبلغ خسارة الائتمان المتوقعة.

### ب) مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التسويات من الافتتاح إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

#### 30 سبتمبر 2018

| الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً |
|--|--|--|--|
| في قيمة الائتمان                             | في قيمة الائتمان                             | في قيمة الائتمان                             | في قيمة الائتمان                             |
| الإجمالي                                     | الإجمالي                                     | الإجمالي                                     | الإجمالي                                     |
| (بالآلاف الريالات السعودية)                  |  |  |  |
| 467,969                                      | 314,648                                      | 529,140                                      | 1,311,757                                    |
| 23,158                                       | (23,158)                                     | -  | -  |
| (111,812)                                    | 112,154                                      | (342)  | -  |
| (40,495)                                     | (34,299)                                     | 74,794                                       | -  |
| 113,808                                      | 197,523                                      | 70,659                                       | 381,990                                      |
| -  | -  | (21,964)                                     | (21,964)                                     |
| <b>452,628</b>                               | <b>566,868</b>                               | <b>652,287</b>                               | <b>1,671,783</b>                             |

#### التمويل للملاءم مدرجة بالتكلفة المضافة

الرصيد في 1 يناير

المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على

مدى 12 شهراً

المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على

مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان

المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على

مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان

محمل للفترة، صافي

مبالغ مشطوبة

القيمة الدفترية

**ج) الضمانات المالية**

تقوم البنوك، خلال دورة أعمالها الاعتيادية لأنشطة الإقراض بحفظ ضمانات مالية كضمان لتخفيف مخاطر الائتمان للتمويل.

غالباً تتضمن هذه الضمانات ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات أخرى ثابتة. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل رئيسي مقابل التمويل التجاري وتمويل العملاء وتدار مقابل التعرضات ذات الصلة بصافي قيمها القابلة للتحقيق.

**15. كفاية رأس المال**

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعه من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بانتظام. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. و بموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات والمطلوبات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة باستخدام الارصده المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

إن الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر، ورأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال الخاص بالمجموعة:

30 سبتمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	30 سبتمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)	
48,490,666	49,050,813	<b>53,281,644</b>	الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
4,746,995	4,899,270	<b>5,402,224</b>	الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
551,025	1,512,788	<b>184,247</b>	الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
53,788,686	55,462,871	<b>58,868,115</b>	<b>إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر</b>
7,580,842	7,588,793	<b>7,997,612</b>	رأس المال الأساسي
2,672,359	2,693,286	<b>2,666,021</b>	رأس المال المساند
10,253,201	10,282,079	<b>10,663,633</b>	<b>إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند</b>
			نسبة كفاية رأس المال
14.09%	13.68%	<b>13.59%</b>	نسبة رأس المال الأساسي
19.06%	18.54%	<b>18.11%</b>	نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال المساند

**16. رأس المال**

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 600 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (30 سبتمبر 2018 : 600 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية و 30 سبتمبر 2017 : 600 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية).

بنك البلاد  
(شركة مساهمة سعودية)  
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)  
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

**17. ربحية السهم**

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفض للفترتين المنتهيتين في 30 سبتمبر 2018 و 2017 بقسمة صافي الدخل للفترة العائدة لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 2018 : 596 مليون سهم (2017) : 596 مليون سهم ) القائمة خلال الفترة وذلك بعد استبعاد اسهم الخزينة.

**18. توزيعات الأرباح**

تمت الموافقة على توزيعات الأرباح النقدية بمبلغ 240 مليون ريال سعودي ( 0.4 ريال سعودي للسهم الواحد ) في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ 25 رجب 1439 هـ الموافق 11 أبريل 2018.

**19. أرقام المقارنة**

تم اعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة الماضية كي تتماشى مع عرض الفترة الحالية.

**20. إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة**

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بتاريخ 13 صفر 1440 هـ الموافق 22 أكتوبر 2018.